الأمم المتحدة

DP/FPA/2024/6/Add.1

Distr.: General
12 May 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2024
من 3 آيار/مايو إلى 7 كانون الثاني/يناير 2024، نيويورك
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان - التدقيق الداخلي والتحقيق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

ملحق

المحتويات

صفحة

التقرير السنوي للّجنة الاستشارية المعنية بالرقابة 2023 2

ملاحظة: جهز *صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) الوثيقة الحالية برمتها.*

300524 240524 24-09046 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير السنوي للّجنة الاستشارية المعنية بالرقابة

صندوق الأمم المتحدة للسكان
اللجنة الاستشارية الرقابية
التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2023

I. الهدف

1. هذا التقرير موجه للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويوفر ملخصًا للأنشطة ومشورة اللجنة الاستشارية الرقابية ("OAC، أو اللجنة") لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أثناء 2023. ويُقدم عملاً بالبند 13 من اختصاصاته التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام 2021، ووفقًا للفقرة 25 (ج) من القسم الرابع، القسم الفرعي الأول من سياسة الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

II. أنشطة اللجنة الاستشارية الرقابية لعام 2022

2. *أعضاء اللجنة الاستشارية الرقابية*. يُعين أعضاء اللجنة لمدة ثلاثة أعوام، قابلة للتجديد مرة واحدة. يمتلك أعضاء اللجنة خبرة في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإشراف والحوكمة والإدارة المالية ورفع التقارير والأخلاقيات والتحقيقات والتدقيق الداخلية والتقييم والتطوير وأمور البرنامج. أعضاء اللجنة جميعًا من خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومستقلين عن إدارته. يتمثل أعضاء اللجنة في عام 2023 فيما يلي: السيد ستيفن كاتس (المملكة المتحدة)، رئيس اللجنة؛ والسيد فايزول تشودري (بنغلاديش)؛ والسيدة نيرادزايي غومبونزفاندا (زمبابوي)؛ والسيدة كوميكو ماتسورا - مولر (اليابان)؛ والسيد كامليش فيكامسي (الهند).

3. *الاجتماعات*. عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات في عام 2023: اجتماع شخصي في الفترة من 3 إلى 5 أبريل، واجتماع افتراضي في 22 و25 مايو، واجتماع شخصي في الفترة من 18 إلى 20 أكتوبر. ومن بين الأشخاص الذين اجتمعت بهم اللجنة: المدير التنفيذي؛ ونائب المدير التنفيذي (الإدارة) ونائب المدير التنفيذي (البرنامج)؛ ورئيس الموظفين؛ ومدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق ((OAIS؛ ومدير مكتب التقييم؛ ومستشار الأخلاقيات؛ ومدير شعبة الخدمات الإدارية؛ ومدير قسم السياسات والإستراتيجية؛ ومدير شعبة الاتصال والشراكات الإستراتيجية؛ ومدير مكتب الشؤون الإنسانية (الآن قسم الاستجابة الإنسانية)؛ ومدير شعبة الموارد البشرية؛ ومنسقة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي؛ وممثلو مجلس مراجعي الحسابات؛ ومجموعة من الإدارة العليا للبرامج والتشغيل. وأشار الرئيس إلى أنه التقى بوحدة التفتيش المشتركة في تشرين الأول / أكتوبر، كجزء من استعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

4. أكمل جميع أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف (OAC) إعلان الاستقلال السنوي وطُلب منهم أيضًا الإعلان في بداية كل اجتماع عن أي تضارب في المصالح قد يكون لديهم. وتؤكد اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف (OAC) أنها عملت بحرية وبشكل مستقل ودون أي تدخل من إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

5. *زيارة ميدانية*. قام ثلاثة من أعضاء اللجنة - السيد ستيفن كاتس (الرئيس)، والسيدة نيارادزاي غومبونزفاندا والسيدة كوميكو ماتسورا مولر - بزيارة ميدانية للمكتب القطري لموزمبيق (4-6 سبتمبر) والمكتب الإقليمي لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي في جوهانسبرج (6-8 سبتمبر)، وأجريت مناقشات مع موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومع الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة وشركاء المجتمع المدني. حضر أعضاء اللجنة الآخرون بعض الاجتماعات افتراضيًا. هدفت الزيارة إلى تعريف أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف (OAC) بالعمليات الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفهم وتقدير كيفية تحقيق أهداف أعمال المنظمة في الميدان بشكل أفضل وذلك لإرشاد دور ومسؤوليات اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف (OAC) الرقابية. وعلى وجه الخصوص، سعى أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف إلى فهم ما يلي بشكل أفضل من خلال زيارتهم:

a) عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان على مستوى المكاتب الإقليمية والقطرية، بما في ذلك ما يتعلق بدعم خطط التنمية الوطنية؛

b) التحديات التي تواجه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ البرامج/المشاريع على المستوى الميداني، وكيفية التعامل معها، بما في ذلك ما يتعلق بالشركاء المنفذين؛

c) أداء العمل المشترك بين الوكالات على أرض الواقع، بما في ذلك الاستجابة والمساهمة في إصلاحات نظام الأمم المتحدة الإنمائي، وبيئة الشراكة الإستراتيجية؛

d) وفرص تحقيق أهداف صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل أكثر فاعلية وكفاءة.

6. *المجلس التنفيذي*. لإتاحة الفرصة لأعضاء المجلس التنفيذي لطرح الأسئلة حول التقرير السنوي للجنة لعام 2022، حضر رئيس اللجنة الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران / يونيو 2023. وفي يونيو أيضًا، ووفقًا للاختصاصات المنقحة للجنة الاستشارية المعنية بالإشراف دعا المدير التنفيذي اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف ورئيس المجلس التنفيذي إلى اجتماع ثلاثي لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

7. *تقديم التقارير*. أعدت اللجنة محاضر لكل اجتماع من اجتماعاتها إضافة إلى تقارير مكتوبة إلى المدير التنفيذي عن نتائج الاجتماعات.

8. *التوصيات*. قدمت اللجنة توصيات واقتراحات لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في أثناء اجتماعاتها وتابعت تنفيذها من تلك النقطة.

9. *التقييم السنوي المعني بكفاءة اللجنة*. وأرجأت اللجنة التقييم الخارجي لفعاليتها إلى أن تتفق شبكة اللجان الاستشارية المعنية برقابة/مراجعة الحسابات التابعة للأمم المتحدة على نهج مشترك واختصاصات مشتركة. وستجري اللجنة تقييمًا ذاتيًّا لفعاليتها في عام 2024.

III. الرسائل والتحديات الرئيسية

10. *مراجعة منتصف المدة للخطة الإستراتيجية والموازنة المتكاملة*. وتم إطلاع اللجنة على التقدم العام المحرز في استعراض منتصف المدة للخطة الإستراتيجية والميزانية المتكاملة، 2022-2025، مع ملاحظة أن التنفيذ يسير على الطريق الصحيح وأن الأولويات المحددة لعملية الميزانية لم تتغير. وقد تناولت مراجعة منتصف المدة البيئة العالمية والاتجاهات المتعلقة بالنتائج التحويلية الثلاث، ووجدت أن هذه النتائج لم تكن مشجعة، حيث كانت جائحة كوفيد-19 عاملاً رئيسيًّا من حيث البيانات. وقد ظهرت قضايا هامة حول الالتزام بتغيير صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك من خلال 12 تحولاً إستراتيجيًّا مثل التحول من التمويل العام إلى تمويل النتائج التحويلية الثلاث. كان صندوق الأمم المتحدة للسكان متفائلاً بالمستقبل حيث حافظ المانحون الرئيسيون على دعمهم، ولكن بسبب اعتماده على عشرة مانحين لـ 73٪ من إجمالي الموارد (الأساسية وغير الأساسية)، استمر في الحفاظ على موقف تخطيطي محافظ وكان يقوم بتنويع التمويل بشكل منهجي، بما في ذلك من خلال العطاء الفردي، ومن خلال تطوير شراكات وثيقة مع المؤسسات المالية الدولية، فضلاً على المنظمات الخيرية الكبيرة. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعروض المقدمة، واقترحت أنه سيكون من المفيد أن يتضمن استعراض منتصف المدة أدلة على فاعلية أنشطة الدعوة التي يقوم بها الصندوق، فضلاً على مدى النظر إلى الصندوق باعتباره الشريك المفضل. وهي تشيد بالنهج الحكيم الذي يتبعه الصندوق في الحفاظ على موارده الأساسية مع الاعتراف بالتحديات والمخاطر المقبلة، وفي متابعة إستراتيجية التنويع التي يتبعها.

11. *التمويل والشراكات الإستراتيجية*. وقد تم تزويد اللجنة بآخر المستجدات بشأن أهداف الموارد لعام 2023. وأشار إلى أن الصندوق قد حقق بعض النجاح في إستراتيجيته الرامية إلى تنويع الشركاء والحفاظ على موارده، على الرغم من أنه لا يزال يعتمد بشدة على عدد صغير نسبيًّا من الجهات المانحة. وكان الهدف هو تأمين موارد يمكن التنبؤ بها ومرنة ومتعددة السنوات، مع النظر أيضًا في جدول الأعمال الأوسع من حيث الأهداف التحويلية الثلاثة، التي تتطلب الاستفادة على نطاق أوسع. وأيدت اللجنة وضع الصندوق لأهداف متحفظة لأنه تعرض للتغيرات في اختيارات الجهات المانحة. واتفقت اللجنة على أن إستراتيجية التنويع ينبغي أن تركز على الحصول على الموارد الأساسية وغير الأساسية من أكبر عدد ممكن من المصادر، بهدف جذب 100 جهة مانحة حكومية. وأيدت اللجنة على نطاق واسع إستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان المتمثلة في العمل مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وكذلك النظر في التمويل المبتكر، على الرغم من أن هذه الطرائق كانت معقدة في كثير من الأحيان. ولاحظت اللجنة أن برنامج العطاء الفردي ولّد 5 في المائة من المساهمات الخاصة من خلال النهج الرقمي أولاً لإشراك المانحين الأفراد والاحتفاظ بهم. وأعربت اللجنة عن بعض المخاوف بشأن بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بمخاطر السمعة بشكل عام والتبييض الأخضر، لكنها تأكدت من أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لديه عملية تقييم راسخة لفحص المخاطر العليا التي تحرم الشراكات من الأهلية، وأن ممارساته تتماشى مع ممارسات شركاء الأمم المتحدة الآخرين.

12. *القوائم المالية*. وأثنت اللجنة على صندوق الأمم المتحدة للسكان لانتقاله السلس إلى نظام كوانتوم، خاصة أن المنصة الجديدة تم تنفيذها خلال نفس الفترة التي تم فيها إغلاق حسابات عام 2022 في نظام تخطيط موارد المؤسسات السابق، أطلس. واعترفت اللجنة كذلك بالتحديات المرتبطة بتنفيذ السياسة المعدلة لإثبات الإيرادات، التي يواجهها العديد من وكالات الأمم المتحدة. وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد تمكن من تجاوز التأخر في التعامل مع كشوف المرتبات والمعاملات المصرفية ومعاملات الخزانة، وأن تصفية السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين عادت إلى مسارها الصحيح. ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز، حتى في ظل التحديات، وأشادت بإغلاق اختبار الربع الثالث باعتباره نهجًا استباقيًّا وحكيمًا وأعربت عن تقديرها للنهج المتمثل في إبقاء المدققين على اطلاع. ونصحت الصندوق برصد أسعار الفائدة وأثرها في الاستثمارات.

13. *إدارة التغيير وعملية تحسين المقر الرئيسي*. وأُبلغت اللجنة بقرار قيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان الشروع في عملية تحسين المقر على النحو الأمثل لتقريب أفرقة معينة من الجنوب العالمي. وتم إطلاعها على عملية إعادة تحديد أثر صندوق الأمم المتحدة للسكان في نيويورك ونقل بعض المهام إلى نيروبي. تم إخبار اللجنة بأن التغييرات المخطط لها تتضمن إدماج قسم السياسات والإستراتيجية (PSD) وقسم الدعم الفني (TD) بحلول 1 أغسطس 2024. ستنتقل غالبية القسم المتكامل الجديد إلى نيروبي، جنبًا إلى جنب مع مكتب التقييم كله، بدءًا من مارس 2025، في حين سيتم إنشاء مكتب اتصال قوي للبرامج لمواصلة العمل مع الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى في نيويورك، بما في ذلك في القضايا المعيارية. وسيتم إعادة تشكيل قسم الاتصالات والشراكات الإستراتيجية (DCS) ليصبح قسمًا جديدًا للعلاقات الخارجية، يضم المهام الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات، ولا سيما فرع الحوار الحكومي الدولي والمشترك بين الوكالات وحوار السياسات (IIPDB) من قسم السياسات والإستراتيجية. وأُبلغت اللجنة بأن الهدف من هذه الخطوة هو التكيف مع السياق المتغير والتعجيل بتنفيذ الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتعزيز العمل من وجهات النظر البرنامجية والمعيارية والشراكات وتبادل المعرفة. وكان من المتوقع أن يتم نقل 117 وظيفة (بما في ذلك 107، أو نحو 25 في المائة، من الوظائف في نيويورك) إلى نيروبي. ومع أن اللجنة أُبلغت بأن هذه الخطوة تهدف في المقام الأول إلى أن يصبح صندوق الأمم المتحدة للسكان أقرب إلى الجنوب العالمي، من المتوقع تحقيق وفورات ابتداءً من عام 2026 فصاعدًا: نحو 3 ملايين دولار سنويًّا، بعد تكلفة لمرة واحدة قدرها 9.7 ملايين دولار. وقد وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان مخططات تنظيمية وتوصيفات وظيفية، وخطط لعملية التوفيق بين الوظائف.

14. وأُبلغت اللجنة أنه، بهدف تنفيذ عملية إدارة التغيير في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية، تم تشكيل فريق مرجعي للمشروع يضم خمس فرق عمل للعمل على التصميم التنظيمي، والموارد البشرية، والمرافق، والميزانية، والاتصالات. وتضمنت خطة الاتصالات والمشاركة اجتماعات للموظفين وجلسات إدارة التغيير والتدريب الوظيفي والدعم النفسي والاجتماعي، من بين عناصر أخرى. وكان مجلس الموظفين منخرطًا بشكل كامل ويتم التشاور معه بانتظام؛ وشاركت في ثلاث فرق عمل بصفة مراقب وعقدت اجتماعات أسبوعية مع شعبة الموارد البشرية. وأُبلغت اللجنة بأن النقل كان نقطة المقاومة الرئيسية بين الموظفين. ورحبت اللجنة بالعرض التفصيلي، مشيرة إلى أن إدارة التغيير يمكن أن تكون عملية معقدة، لكنها رحبت بتأكيد الإدارة على أنها كانت تركز على مشاورات واسعة النطاق، وأنها على استعداد للاستماع إلى التعليقات وأخذها في الاعتبار وشرح قراراتها. وأعربت اللجنة عن تأييدها الكامل للمشاورات والاتصالات القوية والمكثفة، بما في ذلك مشاركة مجلس الموظفين. ولاحظت اللجنة أن المجلس التنفيذي قد أُبلغ بخطط إدارة التغيير في نفس وقت الإعلان عنها لجميع الموظفين. وقد أشارت إلى بعض المخاوف بشأن خطر

زعزعة استقرار الأفراد والفرق عندما لا يعرف الناس هل وظائفهم موجودة أم لا، لأن هذا قد يؤدي إلى خطر الهروب، وهو ما يؤدي إلى نقص الموظفين وفقدان الأشخاص في الوظائف الرئيسية. وشجعت اللجنة على توخي أكبر قدر ممكن من المرونة فيما يتعلق بقضايا مثل تمديد العقود، لضمان استمرارية العمل.

15. *نظام تخطيط موارد المؤسسة*. ورحبت اللجنة بالانتقال الناجح إلى النظام الأساسي الجديد لتخطيط موارد المؤسسة - كوانتوم، - مع الإشارة أيضًا إلى أن بعض التحديات لا تزال قائمة، لا سيما فيما يتعلق بتلقي البيانات في الوقت الفعلي، على الرغم من إعطاء الأولوية للإغلاق المالي. ورحبت اللجنة أيضًا بالتقدم المحرز في مشروع كوانتوم بلس ((Quantum Plus، الذي سيحل في نهاية المطاف محل معظم الوظائف غير المتعلقة بتخطيط موارد المؤسسات، إن لم يكن جميعها، وسيتم إدماجه في كوانتوم. وبعد أن أعربت اللجنة عن بعض القلق بشأن التأخير في التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بكشوف المرتبات، أعربت عن تطلعها إلى إدماج نظام إدارة المخزون في نظام كوانتوم، نظرًا إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أجرى إدارة المخزون على نطاق أكبر بكثير من وكالات كوانتوم الأخرى، سواء لتوفير برامجها الخاصة أو شراء السلع لأطراف ثالثة، بما في ذلك الحكومات. ورحبت بالفوائد الناشئة للنظام الجديد، بما في ذلك تحسين تتبع أموال المانحين، وتحسين العمليات التجارية لتعبئة الموارد، وتعزيز العلاقات مع المانحين. وشددت اللجنة على ضرورة تعظيم هذه الفوائد في المستقبل. وأثنت اللجنة على صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعامله مع التنفيذ بهذه السلاسة وأعربت عن دعمه القوي. وهي تشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التفكير والتعلم من أجل المضي قدمًا. ومع تقديرها للتعلم المتزايد مع تقدم التنفيذ، اقترحت اللجنة إجراء مناقشة مستقبلية حول كيفية ضمان جودة البيانات المقدمة من الشركاء المنفذين.

16. *إدارة المخاطر المؤسسة*. ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز في إدارة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك الموافقة على بيان تقبل المخاطر، وتقويم إدارة المخاطر المؤسسية، واختصاصات لجنة المقر، فضلاً على استكمال المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر المؤسسية وكتالوجات مراقبة المخاطر. وأشارت إلى أن سياسة إدارة المخاطر المؤسسية هي المظلة لإدارة المخاطر في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ودعمت تدريب مراكز التنسيق المعنية بالمخاطر وتقديم التقارير عن المكاتب القطرية إلى اللجنة التنفيذية التي يديرها كبير موظفي المخاطر، الذي يشغل أيضًا منصب رئيس الموظفين. ومن ناحية أخرى، هنأت اللجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان على النهج المنهجي والمنظم الذي يتبعه في إدارة المخاطر المؤسسية.

17. *سلسلة المشتريات والتوريد*. ولاحظت اللجنة التقدم المحرز نحو إعادة تنظيم وحدة إدارة سلسلة التوريد (SCMU) للاستفادة منها كمحرك للنتائج الثلاث للخطة الإستراتيجية وتحقيق الحاجة إلى سلع مضمونة الجودة وبأسعار معقولة، لا سيما مع تزايد الطلب على المساعدات الإنسانية والدعم. وأحاطت اللجنة علمًا بأن ضمان "الميل الأخير"، الذي كان يخضع لفرع الشؤون المالية، قد تم نقله إلى وحدة إدارة سلسلة التوريد؛ تعمل الآن فرق البرامج والعمليات معًا لتحسين الإدارة، بما في ذلك حفظ السجلات، بحيث تصل المنتجات إلى المرافق ويتم استخدامها. واستفسرت اللجنة عن استخدام عقود موظفين أقصر مدتها 12 شهرًا نظرًا إلى الخبرة المتخصصة المطلوبة؛ ومع ذلك، فقد فهم أن هذا كان نتيجة لنموذج التمويل وأن عملية إعادة التنظيم ستتم قريبًا. ولاحظت كذلك أن دور صندوق الأمم المتحدة للسكان يمكن أن يكون مثبطًا للحكومات عن تطوير قدراتها الشرائية، ورحبت بأن الصندوق يعمل على معالجة هذه المسألة من خلال بناء قدرات الحكومة حتى يتمكن الصندوق من التراجع في نهاية المطاف. ولاحظت اللجنة من زيارتها الميدانية أن التأخير في تقديم خدمات الصندوق في بعض الحالات يمكن أن يكون بسبب مشاكل في إدارة المستودعات المملوكة للحكومة والخاضعة لسيطرتها.

18. *الجانب الإنساني* وأُبلغت اللجنة بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أحرز تقدمًا كبيرًا في قدرته على العمل الإنساني في مجموعة من السياقات. واعترفت اللجنة بالتحديات المتنوعة الناجمة عن الأزمات المتعددة وأحاطت علمًا بإدارة العناصر اللوجستية على أرض الواقع، بما في ذلك في بداية الأزمة في غزة. وأُبلغت اللجنة بأن شعبة الاستجابة الإنسانية تنسق أعمالها، باعتبارها عضوًا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مع صندوق الأمم المتحدة للسكان للاستفادة من قدرات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والجهات المانحة في مجال النقل والإدارة. واستفسرت اللجنة عن كيفية تفعيل مجموعة اللوجستيات في البلدان وهل لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان توجيهات مؤسسية بشأن سلسلة العمل الإنساني والتنمية والسلام، وأعربت عن تقديرها للزيادة في العمل الإنساني ولكنها شددت على أهمية العمل مع أجزاء أخرى من المنظومة في الجهود الرامية إلى ربط العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من أجل المساعدة في منع حدوث الأزمات. ولاحظت اللجنة أن الاستجابة الإنسانية لا تزال تبدو منفصلة عن الأعمال الأخرى، على الرغم من التكامل المتزايد، وتساءلت عن التحولات بين الإجراءات الطارئة والإجراءات غير الطارئة. وتم تأكيد أن إدراج مخرجات إنسانية في الخطة الإستراتيجية كان مفيدًا وسيساعد في تغيير طرق العمل. وأشارت أيضًا إلى أن التوسع على نطاق المنظومة أصبح، على نحو متزايد، أداة سياسية وأداة لتعبئة الموارد وليس استجابة تشغيلية لحالات الطوارئ، وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أصدر تكليفًا بإجراء استعراض مستقل للبروتوكول من أجل توسيع النطاق باعتباره أمرًا يحتاج إلى النظر فيه من قرب. وأحاطت اللجنة علمًا بالتوصيات غير المرضية الواردة في تقرير المراجعة بشأن التخزين المسبق، لكنها فهمت أن الشعبة تراجعت عن الأطر الزمنية الموصى بها باعتبارها غير واقعية وأنها كانت عملية صعبة نظرًا إلى الافتقار إلى الفهم الجماعي للتأهب والقدرة على التخزين. **وأيدت اللجنة جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان الرامية إلى تحديد معايير لقدرات البلدان على الاستجابة الإنسانية كجزء من نظام تصنيف قطري معلق. وشددت على الحاجة إلى معالجة أوجه القصور في تقارير المراجعة، ووافقت على وجود المزيد من إدارة المعرفة حول نهج الاستمرارية، ورحبت بخطوات العمل مع الآخرين في منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في الوقاية باعتبارها أمرًا حيويًا.**

19. *الموارد البشرية*. تم إطلاع اللجنة على آخر المستجدات بشأن إطلاق إستراتيجية الأفراد وخطتها لبناء مكان عمل آمن وصحي، مع التركيز على تمكين الأشخاص وتحسين الكفاءة. ورحبت بالجهود المبذولة لمراجعة سياسات صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل الاتساق والمواءمة مع مهام واختصاصات الصندوق، فضلاً على التقدم المحرز في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. وأشارت إلى أن النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسات سيسمح للصندوق بتتبع معدلات الوظائف الشاغرة والأطر الزمنية للتوظيف على نحو أفضل، مع تحقيق أهداف تبلغ 11 في المائة و90 يومًا، على التوالي، في جميع أنحاء المنظمة، ويمكن أن يكشف أيضًا عن الاختلافات بين المناطق والبلدان. ولاحظت أن طرائق العقود المختلفة ترجع إلى مشاكل التمويل وعمليات إدارة التغيير الجارية المتعلقة بتحسين المقر وإعادة تنظيم وحدة إدارة تغيير الإمدادات. وأيدت اللجنة العمل على مواءمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتطلعت إلى مزيد من التحديثات في المستقبل.

20. *ضمان الشريك المنفذ*. أبلغت الإدارة اللجنة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان لديه في عام 2023 نحو 1,600 شريك منفذ، معظمهم من المنظمات غير الحكومية، وأن نحو ثلث النفقات البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان مر عبر الشركاء المنفذين. ومن الأولويات الأخرى للصندوق بناء التحالفات وغيرها من المشاركات المنخفضة القيمة في العمل التمهيدي. ولاحظت اللجنة أنه، كما هو الحال في السنوات السابقة، تمت تغطية 90 بالمائة من نفقات الملكية الفكرية من خلال عملية تدقيق أو فحص عشوائي، إلى جانب نحو 60 بالمائة من الشركاء المنفذين. وأشارت مع الموافقة إلى أن الغالبية العظمى من عمليات تدقيق الملكية الفكرية في عام 2022 قد اكتملت في الوقت المحدد وأنه تم تنفيذ جميع الأنشطة المخطط لها تقريبًا. وقد احتفظ نموذج المخاطر الجديد، الذي تم تقديمه في عام 2022، بنفس الحدود في عام 2023 للاستمرارية؛ وقد أدى هذا النموذج إلى زيادة تصنيف المخاطر بالنسبة إلى كثير من الشركاء، استنادًا إلى سياقهم، ودل على أن الجزء الأكبر من نفقات الصندوق كان في سياقات إنسانية عالية المخاطر. ورحبت اللجنة أيضًا بحقيقة أن الصندوق، مع زيادة عمله في المراحل الأولية، كان يهدف إلى تخفيف العبء الإداري لإدارة الشراكات المنخفضة المخاطر والقيمة المنخفضة، حيث إن ما يقرب من 30 في المائة من الشركاء من المنظمات غير الحكومية أنفقوا أقل من 100,000 دولار وهو ما يشكل 4 في المائة فقط من إجمالي إنفاق الملكية الفكرية. وشمل ذلك توضيح الخط الفاصل بين شراء الخدمات والدخول في شراكة، والحد من عبء الإبلاغ عن التقارير، فضلاً على النظر في رفع عتبة طرائق شبيهة بالمنح لبناء القدرات وزيادة المرونة في المشاركة في العلاقات الأولية والمعيارية. **وشجعت اللجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تقييم ورصد المخاطر، وخاصة في مجالات المخاطر الناشئة.** ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان، على حق، وفقًا لإطار ضمان النهج المنسق في التحويلات النقدية، لم يقبل عمليات مراجعة الحسابات التي أمر بها الشركاء المنفذون، وبدلاً من ذلك، قام بمراجعة نفقات الصندوق التي يتكبدها الشركاء استنادًا إلى معايير المخاطر المحددة سلفًا. وأعربت اللجنة عن تقديرها للدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان للمنظمات المحلية باعتباره ممارسة جيدة مرتبطة بالاستدامة، ولاحظت أيضًا أنه لا يمكن المساس بقضايا الثقة والنظم الداخلية. وأعربت عن بعض القلق من أن الشركاء الذين لديهم أضعف الضوابط هم الأصغرون حجمًا ولكنها أعربت عن تقديرها للجهود المبذولة لتحقيق فاعلية التكلفة. **وأثنت اللجنة على صندوق الأمم المتحدة للسكان لتفكيره في قضايا ضمان الملكية الفكرية والتحرك في الاتجاه الصحيح، مع الاهتمام بأنواع الشراكات التي قد تكون أكثر ملاءمة. وأعربت عن تأييدها الواسع النطاق للخيارات التي يجري النظر فيها. وشددت على أن قدرة المكاتب القطرية على بذل العناية الواجبة وإدارة المخاطر أمر بالغ الأهمية واقترحت المتابعة مع المراجعة الداخلية للحصول على مزيد من الأفكار حول ضمان الجودة والعمليات الفعلية في المكاتب القطرية.**

21. *تنسيق الرقابة والامتثال*. ولاحظت اللجنة أن لجنة رصد الامتثال للرقابة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان تستعرض توصيات المراجعة الداخلية للحسابات في اجتماعاتها الشهرية. وأشارت اللجنة إلى أنه في عام 2022، لم يكن لدى المنظمة توصيات مضى عليها أكثر من 18 شهرًا؛ وفي عام 2023، توصية أو توصيتان فقط. وفيما يتعلق بمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ((BOA، أشارت اللجنة إلى وجود 46 توصية جديدة لعام 2023، مع توجيه العدد الأكبر (13) إلى وحدة إدارة سلسلة التوريد ((SCMU، التي كانت تخضع لعملية إعادة تنظيم هيكلها. **ولاحظت اللجنة بقلق التأخر في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وشددت اللجنة أيضًا على أهمية ضمان توفير الموارد الكافية لوظائف الرقابة والامتثال وإدارة المخاطر لدعم مجالات العمل هذه والتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص الرئيسيون.**

22. *وظيفة التقييم*. وأُطلعت اللجنة على نتائج استعراض النظراء المستقل لوظيفة التقييم، الذي خلص إلى أن سياسة التقييم المنقحة عززت الوظيفة وأن مكتب التقييم يعتبر مستقلاً ويعمل بشكل جيد عمومًا مع وجود بعض المجالات التي لا تزال تحتاج إلى تحسين، مثل تقييم التدخلات الإنسانية وتعزيز التقييمات اللامركزية. وأدت المناقشات المنتظمة مع مدير خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق إلى تحسين التنسيق من خلال الاجتماعات ربع السنوية وتبادل خطط العمل لعمليات مراجعة الحسابات والتقييمات، بما في ذلك على المستوى القطري. وأحاطت علمًا باقتراح قيام لجنة رصد الامتثال للرقابة برصد تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية واستجابات إدارة التقييم المركزية، من أجل الحفاظ على التحسينات في معدلات تنفيذها. وأُبلغت اللجنة أنه ستكون هناك زيادة كبيرة في التقييمات اللامركزية، التي تحكمها سياسة التقييم الجديدة، من خلال مزيج من تقييمات البرامج القطرية والإقليمية والتقييمات على مستوى المشاريع، مع إمكانية إدارة بعض التقييمات القطرية والإنسانية بواسطة المكاتب الإقليمية. ولاحظت اللجنة أن إجمالي نفقات الصندوق على مهمة التقييم في عام 2022 بلغ 9.7 ملايين دولار، وهو ما يمثل 0.8 في المائة من إجمالي نفقات البرامج و2.5 في المائة من الموارد العادية. ولأن الموارد الإضافية المخصصة للتقييم تأتي أساسًا من موارد أخرى، وقد زادت بمعدل أعلى، فإن الصندوق ينظر في اتباع نهج تدريجي لإنشاء صندوق تقييم مجمع، وإدراج بند في الميزانية، على أساس طوعي، للتقييم في الجهات المانحة القابلة؟ للاتفاقيات التي تجاوزت 5 ملايين دولار. **ورحبت اللجنة بالتسلسل الإداري المقترح وشددت على ضرورة إشراك التقييم المركزي في تقييمات المشروعات لأن المنهجيات يمكن أن تتعرض للخطر عندما تكون المكاتب القطرية مهتمة بزيادة التمويل. ورحبت باستراتيجية مكتب التقييم لإبلاغ نتائج التقييم للتأكد من أن التقييمات ذات صلة وتيسير استخدامها داخل المنظمة. ولاحظت اللجنة سياسة التقييم الجديدة، وشجعت على استكشاف نهج على نطاق المنظومة لتمويل تقييمات المشروعات.**

23. *مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق – المراجعة*. ورحبت اللجنة بموافقة المدير التنفيذي على الميثاق المنقح لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق الذي كان بمثابة علامة بارزة واضحة واستجابة لتوصية مجلس مراجعي الحسابات. ومع ذلك، فهي تحيط علمًا مع القلق بالنتيجة التي توصل إليها التقييم مؤخرًا ومفادها أن الصندوق لم يراجع سوى نصف المكاتب القطرية خلال 10 سنوات، وأن بعضها لم تتم مراجعته مطلقًا. **واتفقت مع مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق على أن هذا يمثل تعرضًا كبيرًا للمخاطر بالنسبة إلى المنظمة، ودعم تحديث نموذج تقييم المخاطر ليعكس ذلك. وأحاطت اللجنة علمًا ببعض القضايا الناشئة عن عمليات المراجعة في عام 2023، بما في ذلك مراقبة الجودة وتخزين السلع المتعلقة بالتخزين المسبق للإمدادات الإنسانية، وأشارت إلى أن المنظمة بحاجة إلى العمل على هذه القضايا، نظرًا إلى المخاطر والمخاوف حول المساءلة. ولاحظت اللجنة أن هناك حاجة ماسة إلى إطار إستراتيجي تنفيذي معزز للتأهب والقدرات الإنسانية، نظرًا إلى ارتفاع حصة الأنشطة الإنسانية في الميزانية التنظيمية. وأدركت أن بعض التحديات تشمل حاجة مراجعي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق إلى مواكبة بيئة تقديم الخدمات المتغيرة.**

24. وتساءلت اللجنة، في ضوء القضايا التي برزت خلال رحلتها الميدانية الأخيرة، هل تم منح الجهات الخاضعة للمراجعة الوقت الكافي للرد على سؤال المراجعين. وشددت على أن الوفاء بالمواعيد النهائية لا ينبغي أن يأتي على حساب الجودة، وأوصت باتباع نهج تدريجي لمراجعة مسودات التقارير، بناءً على مبادئ توجيهية موحدة، حتى تتمكن الجهات الخاضعة للمراجعة من التخطيط والإعداد بشكل صحيح والتشاور مع المكتب الإقليمي عند الحاجة. وتساءلت اللجنة عن التناقضات بين عمليات مراجعة الحسابات الإقليمية والمكاتب القطرية وهل عمليات المراجعة

الإقليمية قد تناولت بالضرورة قضايا مثل مدى كفاية دعم المكاتب الإقليمية للمكاتب القطرية. وأيدت خطة العمل الحالية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التي تتضمن مراجعة مكتب إقليمي واحد على الأقل كل عام، وكذلك منهجية المراجعة، التي تشمل الآن إجراء تحليل للأسباب الجذرية للمكتب الإقليمي، استنادًا إلى نتائج مماثلة عبر المكاتب القطرية، والجهود المبذولة لضمان التركيز على كل من الامتثال والأداء. **وأوصت اللجنة أيضًا بتقديم التوصيات بشكل أكثر وضوحًا في تقارير مراجعة الحسابات بحيث يتم إبلاغ الإدارة بالقضايا الحاسمة بشكل أكثر وضوحًا.**

25. *مكتب خدمات التدقيق والتحقيق – التحقيق.* وأثنت اللجنة على مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق لإحرازه تقدمًا في تصفية العبء المتراكم من القضايا مع معالجة القضايا الجديدة أيضًا، مشيرة إلى أن الحالات الحالية البالغ عددها 409 في عام 2023 تمثل زيادة بنسبة 130 في المائة عن عام 2018. وأعربت عن تقديرها لأن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق كان يتتبع من كثب تصفية القضايا المتراكمة لديه وأنه كان يتتبع أيضًا الأنماط والدروس التي يمكن أخذها في الاعتبار في المستقبل. وأُبلغت اللجنة بأن نصف الحالات الجديدة تتعلق بالاحتيال/المسائل المالية، ولكن حصة كبيرة منها تتعلق أيضًا بادعاءات سوء السلوك الجنسي وغيره من السلوكيات المحظورة، التي يشمل الكثير منها شركاء منفذين. ووافقت على أن هناك حاجة إلى ضوابط واضحة، لا سيما فيما يتعلق بقضايا الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش. ولاحظت أيضًا أن العدد المتزايد من الحالات بشكل عام يعكس حقيقة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد ضاعف تقريبًا تنفيذ برامجه، مع وجود عدد أكبر من الشركاء والمخاطر. **وشددت اللجنة على أن إبقاء القضايا مفتوحة لفترة طويلة من شأنه أن يؤدي إلى انهيار الثقة والمصداقية بشكل مثير للقلق؛ واقترحت أيضًا أن تركز عملية إدارة التغيير الحالية على الوقاية حتى لا تنتقل المشكلات إلى مرحلة التحقيق.** ول**أن العدد الإجمالي لحالات التحقيق قد يخفي مدى تعقيد بعض الحالات، فقد اقترحت أيضًا الإبلاغ عن تصنيف الحالات لتوضيح بعض الاختلافات، وربما استخدام تحليل فرعي لحالات السلوك المحظور إضافة إلى توزيع أكثر وضوحًا للبيانات بناءً على الحالات وإشراك الموظفين الداخليين والشركاء المنفذين وموظفي الطرف الثالث.**

26. ولاحظت اللجنة بقلق أن المبالغ كانت مرتفعة في بعض حالات الاحتيال، مع وجود عدد كبير من الحالات ذات الأولوية العالية التي تتعلق بكبار الموظفين. وأطلع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق اللجنة على تجربته في الاستعانة بمصادر خارجية في بعض التحقيقات، واتفق على أنه مع إمكانية أن يساعد المتعاقدون في إنهاء القضايا المتراكمة، من المهم أن يقوم المكتب برصد جودة عملهم وتفاعلاتهم مع الموظفين. وبناء على ذلك، فقد أيدت اللجنة النهج المجزأ الذي يستخدمه مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق حيث وظفت شركات معينة للعمل على وجه التحديد مع الشركاء المنفذين على أرض الواقع. ورحبت اللجنة بتوفير الخدمات الاستشارية، حيثما كان ذلك مناسبًا من قبل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق مثل اتفاقات التمويل والسياسات وإدارة شؤون الموظفين ومشاركة المانحين، من بين أمور أخرى. واتفقت أيضًا على أن الدروس المستفادة من عمليات المراجعة والمخاطر الجديدة التي تم تحديدها يمكن إدراجها بشكل أكثر انتظامًا في المذكرات الاستشارية.

27. *مكتب الأخلاقيات.* اجتمعت اللجنة مع مستشار الأخلاقيات في كل اجتماع من اجتماعاتها وحصلت على لمحة عامة إلى مجموعة طلبات المشورة من المكتب، وجهودها المتواصلة لتحسين برنامج الإقرارات المالية، وتلقت تأكيدات بأن المكتب يتلقى الدعم اللازم من الإدارة العليا وكان قادرًا على العمل بالاستقلالية والموارد اللازمة.

28. *الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي (PSEA/SH).* ورحبت اللجنة بالتركيز القوي الذي يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان التركيز عليه بشأن منع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية؛ وقد اعترفت بالجهود المبذولة لتطوير نموذج موحد للإبلاغ عن منع الاعتداء والاستغلال الجنسيين من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي سيكون أكثر استنادًا إلى الأدلة ومجهزًا لتحليل الاتجاهات والأنماط. وهذا من شأنه أن يساعد المنظمات على أن تكون أكثر استباقية في تقليل ومنع العوامل التي ساهمت في البيئات المسموح بها للاستغلال والاعتداء الجنسي. وفيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالإبلاغ، علمت اللجنة أن المنظمات التي تقودها النساء غالبًا ما تكون نقطة الاتصال الأولى للناجين، وأكدت أنه ينبغي تطبيق المبادئ التي تركز على الناجين على الصعيد العالمي في عمليات التحقيق. ورحبت اللجنة بنية بناء كادر من المحققات الخبيرات في مجال الحماية، واقترحت أن يقدم بلد تجريبي دليلاً قيمًا. وفيما يتعلق ببناء الوعي في مؤسسة متعددة الثقافات، شددت اللجنة على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل كثيرًا مع الشباب وقضايا الصحة الجنسية والإنجابية حتى إنه يحتاج إلى نهج قوي. وأيدت فكرة قيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان باعتباره "الأفضل في فئته" فيما يتعلق بهذه القضايا، وهو الأمر الذي دعت إليه اللجنة في السابق، بما في ذلك النهج الذي يركز على الناجين وتركيزه على الحالات المبلغ عنها وغير المبلغ عنها. وقد أعربت عن دعمها لجهود الإدارة لبناء قدرات الموظفين في منع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية/التحرش الجنسي.

29. *متابعة وحدة التفتيش المشتركة وتوصيات التدقيق الداخلي والخارجي.* ورحبت اللجنة بمعدل إغلاق التوصيات وأعربت عن تقديرها للدفعة التنظيمية القوية المستمرة التي تبذلها الإدارة لتتبع هذه التوصيات ورصدها. وأشارت إلى أن النهج الذي يتبعه صندوق الأمم المتحدة للسكان المتمثل في استخدام لجنة رصد الامتثال للرقابة لرصد التقدم المحرز وتتبعه يعد من أفضل الممارسات. وشددت على ضرورة معالجة توصيات المراجعة المعلقة منذ فترة طويلة، واقترحت مناقشة تلك التوصيات التي ظلت دون حل لفترة طويلة في اجتماعات اللجنة التنفيذية. رحبت اللجنة باستخدام تحليل الأسباب الجذرية كجزء من المراجعة الإدارية في معالجة توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وشجع الصندوق على مواصلة تحليلاته لنتائج مراجعة الحسابات لتحديد التحديات الشاملة والمخاطر المستمرة.

30. *اجتماعات مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.* اجتمعت اللجنة بممثلي مجلس مراجعي الحسابات في جلسات مغلقة، ناقشت فيها، في جملة أمور، المسائل المتعلقة بخطة عمل مجلس مراجعي الحسابات، فضلاً على توصياته الأربع عشرة بشأن إدارة سلسلة التوريد. وقد أيدت تركيز مجلس مراجعي الحسابات على نظام إدارة المخاطر المؤسسية كوانتوم في المستقبل.

31. *المسائل المتعلقة بالمجلس التنفيذي.* وأبلغت الإدارة اللجنة بنتائج جميع دورات مجلس الإدارة في عام 2023؛ وتم إبلاغها باستعراض وحدة التفتيش المشتركة لوظائف الإدارة والرقابة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الذي انتهى في نهاية عام 2023. ولاحظت اللجنة أن إحدى توصيات وحدة التفتيش المشتركة تتعلق بالتسلسل الإداري للجنة الاستشارية المعنية بالإشراف.

IV. الخاتمة

32. في عام 2024، ستواصل اللجنة مراجعة الأنشطة والسجلات والمخاطر والضوابط ذات الصلة، لا سيما تلك المتعلقة بتحقيق النتائج المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022-2025، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسيقوم أيضًا بمراجعة المخاطر المحتملة وتحديد فرص التحسينات في الفاعلية والكفاءة التنظيمية.

33. وستواصل اللجنة في جملة أمور متابعة المسائل التالية في إطار ولايتها:

e) أي مخاطر كبيرة أو تعرض للصندوق، والخطوات التي اتخذتها الإدارة لتقليل هذه المخاطر أو إدارتها، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد، فضلاً على العملية الجارية لتحسين مقر الصندوق؛

f) تؤثر السياسات بشكل كبير على الإدارة المالية وإعداد التقارير؛ وظائف التدقيق الداخلي والتحقيق والتقييم والأخلاقيات؛ وفعالية نظم المراقبة الداخلية والمساءلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وستواصل اللجنة أيضًا الحوار مع المدققين الخارجيين بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك؛

g) استجابة الإدارة للمسائل التي حددتها وظيفة المراجعة الداخلية والتحقيق وتقييم حالة تنفيذ التوصيات المقدمة، بما في ذلك توصيات استعراض البائعين وآلية الجزاءات؛

h) سياسات وأنشطة منع الاحتيال واكتشافه في صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك الترتيبات المعمول بها لإثارة المخاوف بسرية بشأن الاحتيال والأخلاقيات وتضارب المصالح وانتهاكات القواعد والأنظمة ومسائل الرقابة الأخرى وكيفية تعجيلها؛

i) عمل مكتب التقييم، بما في ذلك ما يتعلق بسياسة التقييم المنقحة، لضمان قدرته على الاستمرار في القيام بعمله دون قيود أو حدود فضلاً على فرص التعلم على مستوى المنظمة من التقييمات التي تم إجراؤها؛

j) تنفيذ المراجعة الداخلية والخارجية وتوصيات التقييم وكذلك توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات؛

k) نطاق مكتب الأخلاقيات وخططه وأنشطته وموارده وملاكه الوظيفي وهيكله التنظيمي، بما في ذلك برامج حماية المبلغين عن المخالفات والإفصاح المالي، فضلاً على الخدمات الاستشارية، ومدى كفاية استجابة الإدارة للمسائل التي حددها مكتب الأخلاقيات؛

l) التطوير المستمر وإعادة تنظيم هيكل وتمويل وحدة إدارة سلسلة التوريد وعملها، لا سيما فيما يتعلق بالمشتريات وضمان "الميل الأخير"، بما في ذلك الاستجابة الإنسانية؛

m) التطورات في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين وكذلك التحرش، بما في ذلك التحقيق في هذه الأنواع من الادعاءات.

34. تود اللجنة أن تشكر المدير التنفيذي، ونائبي المديرين التنفيذيين السابقين والحاليين وكبار الموظفين وموظفي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكاتب الأخلاقيات والتقييم ومجلس مراجعي الحسابات وغيرهم من إدارة الصندوق وموظفيه الذين شاركوا بنشاط في أنشطة اللجنة وتعاونوا مع (OAC) حيث أدى دوره في دعم المدير التنفيذي في الاضطلاع بمسؤولياته الائتمانية إلى المجلس التنفيذي وفقًا لسياسة الرقابة التي وافق عليها المجلس التنفيذي.